العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"التداعيات السياسية والإقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي والإقتصادي الدولي"

إعداد الباحث:

سفيان مبارك محمد الرفوع

طالب دكتوراه / جامعة مؤتة / كلية العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسية

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، ومقارنات واضحة للعالم السياسي الاقتصادي قبل وبعد كورونا، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث منهج تحليل النظام السياسي الدولي، ومكوناته الفرعية، وبهذا تم دراسة وتحليل السياسات في ضوء التحولات والتغيرات التي حدثت مع فيروس COVID-19، كيف كانت السياسات والتوجهات تسير في المجالات المختلفة، ثم كيف أثر عليها الوباء والمقاربات في التعامل معها، وماهي السيناريوهات او الخيارات القادمة، ثم التوصيات المقدمة للوصول إلى خطة استراتيجية لمواجهة هذا التحدي وأثاره.

كلمات مفتاحية : التداعيات السياسية والاقتصادية، النظام السياسي الدولي، النظام الاقتصادي الدولي.

مقدمة

تعد الأزمة الراهنة او ما تعرف في أزمة كورونا التي تواجه مختلف دول العالم أزمة غير مسبوقة من حيث مستوى التركيب، والتعقيد الذي احتوته وكذلك حجم تداعياتها السلبية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، التي تعد الأسوأ مقارنة بالأزمات العالمية السابقة وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية عام 2008، فقد أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي، ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود جراء الانعكاسات السلبية للأزمة، فتراجع كل من العرض الكلي وكذلك مستويات الطلب الكلية إلى نقطة توازن جديدة.

وتجمع مختلف القراءات الإستراتيجية في مختلف أنحاء العالم أن تداعيات وتأثيرات جائحة كورونا المستجد، ستؤثر على مختلف مجالات الحياة وأنه وبالقدر الذي تؤثر فيه في الوقت الراهن على النظم الصحية في جميع دول العالم، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية والعاملين فيها، فإنها سوف تقوم على تغيير منظومة العلاقات الدولية بكل مضامينها الإنسانية والاقتصادية، وأن نموذج العالم سوف يتغير.

لقد تصرف فيروس كورونا كعاصفة متكاملة من المرض، انتشر من شخص إلى آخر حتى فقدت مستشفيات في بعض الدول قدرتها على الاستيعاب، لكنه في نفس الوقت كان بطيئا إلى حد ان إجراءات الإغلاق الشامل التي نفذتها الصين بدت بالكاد ذات أثر على انتشاره ولو كان أكثر سرعة لاجتياح سكان العالم قبل أن تكون لديه فرصة للاستجابة، وهذا وجه الغرابة في انتشار الفيروس[1].

وقد تعرضت البشرية سابقًا لأوبئة جرثومية وفيروسية كثيرة، ولن يكون وباء كورونا-19 أخرها ولا اشدها، فبالرغم من الاعتقاد السائد بأن هذا الوباء هو الأكثر فتكًا بعد وباء الانفلوانز الإسبانية الذي انتشر مع نهاية الحرب العالمية الأولى، قبل مئة سنة وخلف ما لا يقل عن 4 مليون قتيل، فإن وباقي الانفلونزا الآسيوية 1957-1958 قتل حوالي 3 ملايين إنسان، كما قتل وباء أنفلونزا هون كونج 1968-1969 حوالي مليوني شخص، وإذا فكل وباء منهما قد أصاب مئات الملايين من البشر.[2]

(1) عيادات، زيد وأبو رمان، محمد(2020). الأردن مابعد كورونا التحديات والخيارات، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ص51

(2) رمضان، طه عبد الناصر، موقع العربية.نت، مقالة بعنوان: قبل 50 عاماً تعرف على مرض ظهر بالصين وفتك بالملايين، بتاريخ 2020/1/28، الرابط: www.alarabiya.net

وهنا لابد من دراسة وتحليل السياسات في ضوء التحولات والتغيرات التي حدثت مع فيروس COVID-19، كيف كانت السياسات والتوجهات تسير في المجالات المختلفة، ثم كيف أثر عليها الوباء، والمقاربات في التعامل معها، وماهي السيناريوهات او الخيارات القادمة ثم التوصيات المقدمة

للوصول إلى خطة استراتيجية لمواجهة هذا التحدي وأثاره وتداعياته. و معرفة ما هو النظام البديل الذي سيتشكل في الساحة الدولية ويكون له اليد العليا في. ويبدو أن النظر إلى النظام الدولي بالطريقة التقليدية، وأن من يملك التفوق في شيء يملك التفوق في جميع الأشياء، لم يعد كافيًا .فقد أصبح عدد الفاعلين الدوليين القادرين على إحداث التأثير في سير السياسات في العالم أكبر بكثير من السابق، وكل له أهدافه وخططه التي يسعى لتحقيقها من أجل خدمة أهدافه ومصالحه الخاصة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ستحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي والاقتصادي الدولي؟

إضافة إلى ذلك محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما طبيعة النظام الدولي قبل جائحة كورونا؟

2- ما الأثار السياسية المترتبة على جائحة كورونا على النظام السياسي الدولي؟

3- ما الأثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا على النظام الاقتصادي العالمي؟

4- كيف سيبدو مستقبل النظام الدولي بعد جائحة كورونا؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، ومقارنات واضحة للعالم السياسي الاقتصادي قبل وبعد كورونا. فكارثة بهذا الحجم اشغلت العالم بكافة قاراته ودوله، توجب معرفة ما هو النظام البديل الذي سيتشكل في الساحة الدولية ويكون له اليد العليا في التحكم بسير العلاقات الدولية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من انها تركز على التغيرات السياسية والاقتصادية التي تصيب العالم في ظل هجوم جائحة كورونا، والتداعيات السياسية والاقتصادية للجائحة، وأن تداعيات هذه الجائحة مدخلا لدراسة النظام السياسي والاقتصادي في المرحلة الحالية والمرحلة القادمة، ومن هنا فأن أهميتها تأتي من جانبين الأول علميّ والآخر عمليّ:

1- الأهمية العلمية:

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في السعي لرفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر دور جائحة كورونا في الحياة السياسية والاقتصادية، وإلقاء الضوء على طبيعة الدور الذي تلعبه هذه الكارثة والتي أصبحت عنوانا رئيسياً منذ اجتياح فيروس covid-19 العالم في تفاقمات الأزمات الاقتصادية العالمية، وأبرز التصورات للنظام السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي.

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من تقديم رؤية لمستقبل النظام الدولي بعد جائحة كورونا بتفكير عميق وشمولي ومراجعات عالمية لحاضر ومستقبل النظام السياسي الاقتصادي العالمي، كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تمثل قاعدة معلومات أولية يمكن أن توظف لرصد التطورات المستقبلية في الحياة السياسية ، إضافة إلى كونها من الناحية التطبيقية، وبما تصل إليه من نتائج، يمكن أن تشكل إحدى المرجعيات لصانعي القرار في رسم السياسات العامة واتخاذ الخطوات المناسبة لانقاذ الحياة السياسية، وتعزيز النهج للنجاة بأقل الخسائر. ومن جهة أخرى تضع هذه الدراسة المادة العلمية أمام الباحثين حول الحوارات والتصورات الايدولوجية للظواهر الناشئة عن الكارثة، لا سيما أن هذه الفاجعة قلبت الموازين، واحرجت الاعتقادات واليقينيات.

حدود الدراسة:

تتحدَّد الدِّراسة بالحدود الآتية:

زمنيًا: التداعيات السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على النظام السياسي الدولي (2019–2020)

مكانيًا: دول العالم.

مفاهيم الدراسة:

التداعيات السياسية والاقتصادية: هي حالة الانعكاس الناتجة والنتائج أو التبعات عن حدوث تغيير سياسي او اقتصادي ما، مما يترتب على ذلك اثار اجتماعية على الإنسان او الدولة، وقد تكون التداعيات سياسية او اقتصادية او امنية او اجتماعية.

جائحة كورونا: هي جائحةٌ عالميةٌ جارية لمرض فيروس كورونا 2019 كوفيد–19 أو فيروس كورونا ووهان (بالإنجليزية: COVID–19) والذي يحدثُ بسبب فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (بالإنجليزية: SARS–CoV–2). اكتُشفَ المرض في ديسمبر/ كانون الأول 2019 في مدينة ووهان وسط الصين، وقد صنّفتهُ منظمة الصحة العالمية في 11 مارس2020 (جائحة).

النظام السياسي الدولي: هو التركيب المستمر للعلاقات الانسانية الذي يشمل الى حد كبير القوة والحكم والسلطة، ويشمل مجموعة من الانماط المتداخلة، والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات. والتي تترجم اهداف وخلافات، ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي اضفى الشرعية على القوى السياسية فحولها الى سلطات مقبولة من الجامعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية[3].

النظام الاقتصادي الدولي: هو تنظيم معين لتفاعلات ظاهرة الثروة في المجتمع، إنتاجًا وتوزيعًا وتداولًا، واستهلاكًا، أي هو النسق الذي يحكم العلاقات الأساسية للتبادل بين قوى المجتمع سواء المحلي أو القومي أو الدولي وهي علاقات الإنتاج والتوزيع والتبادل، ويرمز مصطلح كالرأسمالية أو الشيوعية إلى أنظمة اقتصادية[4].

([3]) الجاسور، ناظم عبد الواحد(2009). موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان. ص365.

([4]) قطاطشة، محمد(2012).النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان. ص17.

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج تحليل النظام السياسي الدولي، ومكوناته الفرعية، ويهدف هذا المنهج التوصل الى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم السياسية الدولية أو العالمية، والنظم الفرعية المنبثقة عنها، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل الى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل
التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم، وانتقالها من شكل الى آخر[5].

وبهذا تم دراسة وتحليل السياسات في ضوء التحولات والتغيرات التي حدثت مع فيروس COVID-19، كيف كانت السياسات والتوجهات تسير في المجالات المختلفة، ثم كيف أثر عليها الوباء والمقاربات في التعامل معها، وماهي السيناريوهات او الخيارات القادمة، ثم التوصيات المقدمة للوصول إلى خطة استراتيجية لمواجهة هذا التحدي وأثاره وتداعياته. ففي هذه الحالة، وجب معرفة ما هو النظام البديل الذي سيتشكل في الساحة الدولية ويكون له اليد العليا في التحكم بسير العلاقات الدولية.

المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي قبل جائحة كورونا

النظام الدولي كان قد بدأ يستقر بعد حالة السيولة التي عاشها بضعة أعوام وشارفت على الانتهاء؛ فملامحه الجديدة بدأت بالظهور، وهذه الضغوط الأمريكية مُتعدّدة الجبهات، على الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية، والدول الاشتراكية في أمريكا اللاتينية، والتي تترافق مع التضييق الفجّ والمباشر على الحلفاء التقليديين؛ أوروبا وتركيا واليابان والهند وإندونيسيا ودول الخليج العربي، أشارت في مجملها إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو حسم طبيعة المشهد الكوني، وتراتبيّة النظام الدولي، وهياكله بشكل نهائي، ولعدة عقود قادمة. فالنظام العالمي ما قبل كورونا، هو نظام أحادي القطبية، وليس مُتعدّد الأقطاب كما ظلّ يتصور ويرغب كثيرون من مُناهضي التفرُّد الأمريكي؛ فهو نظام يستند إلى وجود قوة عالمية واحدة فقط في قمّة الهرم الكوني هي الولايات المتحدة الأمريكية، يعقبها في التراتبية بفارق كبير جداً، قوى فوق إقليمية متفاوتة القدرة، مثل؛ الصين وروسيا، والثلاثي الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، والهند.

وكانت محاولات القوى فوق الإقليمية تسعى لتقليص الفوارق بينها وبين الولايات المتحدة متواضعة النتائج، ولعلّ أقرب هذه القوى إلى الولايات المتحدة؛ هي الصين، التي تقرّ بطبيعة الحال لأمريكا بقيادة العالم، نتيجة الفارق الكبير بينهما في القوة الشاملة، ولا تُبدي الصين الكثير من الاعتراض على حقيقة تفوّق الولايات المتحدة الأمريكية، معرفياً وتكنولوجياً واقتصادياً وعسكرياً، وحتى في الإدارة، وفاعلية أداء المؤسسات.

وإذا ما نظرنا الى الفرق بين هذا النظام والنظام الدولي السابق الذي ساد بعد سقوط الاتحاد السوفييتي منذ ثلاثة عقود تقريباً، نجد أنّ الفوارق واضحة وكبيرة، فصحيحٌ أنّ كلا النظامين أحادي القطبية، لكن هذا النظام أقلُّ مركزيةً من النظام الذي سبقه، إذ اتّجهت القوة العالمية الأولى في النظام الجديد تدريجياً، نحو التخلي عن الانخراط في المسائل الإقليمية، لصالح الأطراف والقوى المحلية، والإقليمية، وفوق الإقليمية، إنه نمطٌ من القيادة يُعزّز من اعتمادية الأطراف على المركز، وفي الوقت نفسه يُقلّل الأعباء التي تترتب على القوة الأولى، التي هي المركز هنا، ويخلق نمطاً من التشاركية في الأعباء، لا يُناظره المقدار ذاته من التشاركية في الحصص والقيادة، فالنظام السياسي قبل كورونا أكثرُ اعتماديةً على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكنّه في الوقت نفسه، يستدعي مساهمةً

(5) مقلد، اسماعيل صبري (1991). العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص26

أكبر، من القوى المحلية والإقليمية، في تحمّل أعباء حماية الأمن والسلم الدوليين، ومقاربة الحلول للقضايا العالمية المشتركة، مثل: قضايا المناخ، والاحترار الكوني، وحماية البيئة، وحماية ممرات التجارة، وأمن الطاقة، وأمن المعلومات، إلى غير ذلك[6].

المبحث الثاني: جائحة كورونا

جائحة فيروس كورونا هي جائحةٌ عالميةٌ جارية لمرض فيروس COVID-19، والذي يحدثُ بسبب فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة SARS-CoV-2. اكتُشفَ المرض في ديسمبر/ كانون الأول 2019 في مدينة ووهان وسط الصين، وقد صنّفتهُ منظمة الصحة العالمية في 11 مارس2020 (جائحة). وصرح مدير المنظمة أدهانوم أن "هذه ليست مجرد أزمة صحة عامة. إنها أزمة ستمس كل قطاع، لذلك يجب أن يشارك كل قطاع وكل فرد في المعركة"[7].

وتصنيف المرض بجائحة يعني أيضا أن المرض يتحدى السيطرة، وهذا يفسر انتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة. كما يشير تعريف الجائحة إلى جانب سياسي، عبر إيصال رسالة إلى الحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم، بأن المرض أصبحت له تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية على نطاق عالمي. فالإعلان عن جائحة حدث غير عادي فما يميز هذا الوباء هو انتشار الفيروس قبلة ظهور الأعراض على المصابين او عدم ظهورها عليهم على الإطلاق، وقد أكدت الأبحاث أنه ما يصل إلى 30% من المصابين لا تظهر عليهم أعراض الإصابة أبدا ولهذا السبب تغيير الهدف لدى معظم دول العالم من احتواء الوباء إلى التخفيف من آثاره، وقد لعب السفر داخل الصين ومنها إلى باقي دول العالم الدور الأكبر في انتشار الوباء فالصين كبر اقتصادها وزاد معدل السفر بالطائرة والقطار السريع، وكان انتشار هذا الوباء اسرع بكثير من SARS الذي استغرق أكثر من شهرين للوصول إلى هون كونج عام 2003، في حين وصل COVID-19 إلى امريكا بعد ثلاثة أسابيع من تشخيص أول حالة في الصين[8].

وهناك فوضى في التعامل مع الوباء في مختلف دول العالم إذ لم يكن هنالك تنسيق فيما بينها لمواجهته، في حين اقتصر دور منظمة الصحة العالمية على الايجازات الصحفية، ولا يمكن إغفال أهمية غياب التنسيق الدولي إذ كان سبب لانتشار الوباء بالطريقة التي تم بها، وتلكأت منظمة الصحة العالمية في أعلانه وباء عالمي لحوالي ستة أسابيع بعد انتشاره إلى العديد من دول العالم في قارات مختلفة، ولم تأخذ معظم دول العالم المتقدم الأمر في البداية على محمل الجد وعندما ادركت خطورة الوباء كان الوقت قد تأخر كثيرا لاحتوائه. فربما لن تتمكن الحكومات في مختلف دول العالم من التقليل من ضحايا فيروس كورونا ولا التخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشاره، وعلى دول العالم تنفيذ إجراءات مثل تلك التي قامت بها الصين لتثبت انه يمكن احتواء الوباء في العزل والحجر والتباعد الاجتماعي، ويعتمد ذلك على القدرة في معرفة بعض الأمور، أهمها سرعة انتشار الفيروس في الوقت الذي تتضاعف الحالات خلاله والمدة التي يكون الشخص خلالها معديا.

لكن وإن تم السيطرة على الوضع لفترة بالإجراءات المتشددة، فالتحدي هو استمرار السيطرة وعدم عودة الوباء، إذ لم يتم استأصاله من دول العالم دون استثناء. لكن هل يمكن الاستمرار في إغلاق المؤسسات العامة والمرافق الاقتصادية ودور العبادة والجامعات والمدارس و مراكز التسوق إلى الأبد؟.

([6]) الزغول، محمد، موقع حفريات، مقالة بعنوان: ما هي ملامح النظام الدولي الأمريكي الجديد؟، بتاريخ 2019/6/26 الرابط: www.hafryat.com

([7]) أبو الرب، أسامة، موقع الجزيرة نت، مقالة بعنوان: كورونا جائحة وصف غريب ومرعب فهل حان وقت الهلع؟، بتاريخ 11/3/2020، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/healthmedicine

([8]) الزيود، بركات. موقع صحيفة الأنباط، مقالة بعنوان: مختصون-الاردن تجاوز أزمة كورونا في آذار وآخرون يرجحون أنها في أيار، بتاريخ 2020/4/15، الرابط: http://www.alanbatnews.net

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وعلى دول العالم أن تدرك وتواجه حقيقة أنا احتواء جميع الحالات غير ممكن على المدى الطويل، وقد تنشأ الحاجة إلى الانتقال من استراتيجية الاحتواء إلى التخفيف وذلك من خلال الموازنة بين كلف وفوائد إجراءات الصحة المتبعة، وحتى لو لم تتمكن الإجراءات الصحية المتبعة من الاحتواء الكامل لانتشار الفيروس بسبب طبيعته؛ فإنها ستبقى فعّاله في تأخير انتشاره المجتمعي بشكل واسع لحين توفر مطعوم.

في هذا السياق يشير الدكتور غزمي محافظة، عضو اللجنة الوطنية للأوبئة في الأردن، ورئيس الجامعة الأردنية سابقًا وأستاذ الطب، ورقة بعنوان" وباء فيروس كورونا–19 إلى أين؟" يتناول فيها تاريخ وسمات الفيروس وطبيعة الاصابات والأوبئة والاستراتيجيات العالمية المعتمدة لمواجهة هذا المرض، أنه في حال غياب مطعوم فعّال أو علاج دوائي ناجع، وإضافة إلى التوعية الصحية واتباع أساليب الوقاية الشخصية لمنع العدوى ، هنالك ثلاث استراتيجيات لمواجهة هذا الوباء هي:

1– احتواء الوباء (Containment): تهدف هذه الاستراتيجية إلى السيطرة على الوضع واستئصاله. وتقوم على تشخيص الحالات وعزلها وتحديد المخالطين والحجر عليهم بالسرعة الممكنة من خلال الرصد الوبائي الفاعل و إجراء اكبر عدد ممكن من الفحوصات المخبرية.

2– التخفيف من آثار الوباء (Mitigation): وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التقليل من الآثار الصحية للوباء من خلال استخدام الإجراءات غير الدوائية، ولا تهدف إلى كسر حلقة انتقال العدوى بشكل كامل. وتقوم هذه الاستراتيجية على عزل الحالات، والحجر المنزلي، والتباعد الاجتماعي لكبار السن. يسمح هذا السيناريو ببناء مناعة لدى أفراد المجتمع –مناعة القطيع– خلال انتشار الوباء مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض أعداد المصابين إلى مستويات متدنية، وانحسار الوباء، ولكن عدد الحالات التي تستدعي الدخول إلى المستشفى وبالتالي عدد الوفيات في مثل هذا السيناريو قد يكون كبيرا، وفوق قدرة الأنظمة الصحية على التعامل معها.

3– كبح الوباء (Suppression): تهدف هذه الاستراتيجية إلى عكس نمو الوباء بتقليل عدد الحالات من خلال خفض معامل تكاثر الوباء، أي عدد الأشخاص الذين تنتقل إليهم العدوى من شخص واحد مصاب، إلى أقل من واحد، والإبقاء على هذا الوضع بشكل دائم إلى أن يتوفر مطعون فعّال. وتقوم هذه الاستراتيجية على كسر حلقة انتشار الفيروس بين الناس بتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي بين السكان وعزل للحالات والحجر على المخالطين وإغلاق المدارس والجامعات ودور العبادة ومنع التجمعات الكبيرة من ثقافية ورياضية وغيرها[9].

([9])عيادات، زيد وأبو رمان، محمد(2020). الأردن مابعد كورونا التحديات والخيارات، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ص53

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الثالث: الآثار السياسية المترتبة على جائحة كورونا على النظام السياسي الدولي

من أبرز التداعيات، التي أفرزتها أزمة تفشي وباء كورونا عالميا، كان ذلك الكشف الجلي والواضح للفروق بين تعامل عدة دول على مستوى العالم مع الأزمة، وسط حديث عن فشل بعضها ونجاح الآخر. وفي معرض الحديث عن المقارنة، برزت المقارنة بين إدارة الصين للأزمة حيث كانت البؤرة الاصلية لتفشي الوباء، وإدارة دول أخرى، من بينها الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا. وفي وقت اتسم فيه تقييم الأداء الصيني بالتباين عبر مرحلة التصدي للوباء، بدا الأداء الأمريكي عرضة لانتقادات كثيرة. حيث تحدثت الانتقادات عن انكار وتخبط أمريكي، وبطء في الاستجابة لتفشي الجائحة، في حين غردت دول بعينها –على رأسها ألمانيا وكوريا الجنوبية– خارج السرب بفعالية واضحة لنظامها الصحي، وتعاملها الاستباقي، الذي وضعها في موقف جيد في المرحلة الحالية، سواء من حيث عدد الضحايا أو من حيث السيطرة على انتشار الوباء.

وتباين تقييم الأداء الصيني في التصدي لتفشي الوباء إيجابا وسلبا، منذ بداية تفشيه في مقاطعة ووهان الصينية وحتى الآن. وكان من بين الكثيرين الذين اثنوا على النوذج الصيني منظمة الصحة العالمية التي اعتبرت تعامل بكين مع تفشي الوباء نموذجا يحتذى. وتركز كل الثناء على النموذج الصيني على سرعة التحرك والحسم، كما اشتمل على مقارنة مع نماذج غربية على رأسها إيطاليا، التي كانت النقطة الأولى لتفشي الفيروس في أوروبا، وحيث بدا أن الوباء أخذ البلاد على حين غرة، فأوقع عددا كبيرا من الضحايا. غير أنه ومع انتقال الوباء لمزيد من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة التي تمثل المنافس العالمي للصين، بدأ الحديث عن الفشل الصيني، سواء في ما يتعلق بنشأة الفيروس –الذي قيل إنه تسرب من معمل بيولوجي في ووهان– وحتى الحديث عن تكتم صيني وعدم دقة في عدد الضحايا الذين أسقطهم الفيروس في الصين. في حين باتت الولايات المتحدة الدولة الأكثر تضررا من حيث عدد الضحايا بفعل تفشي الفيروس، إذ شهد تعامل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع الأزمة انتقادات واتهامات بالفشل من قبل معارضيه السياسيين، خاصة الحزب الديمقراطي. فيما تبدو ألمانيا وهي تغرد وحيدة خارج السرب، في حالة متميزة للتصدي لوباء كورونا منذ اللحظة الأولى لتفشيه[10].

إن أزمة كورونا سيكون لها تداعيات سياسية، إذ يُشكِل فرض حجر المواطنين والمقيمين فى المنازل وكذلك حالة الطوارئ والأحكام العرفية فى بعض البلدان فرصة غير مسبوقة للاستئثار بالسلطة السياسية قد يجنح إليها بعض قادة الدول. كما ستفتح مرحلة ما بعد الأزمة فرصة محاسبة سياسية كبيرة حول طريقة إدارة السلطة للأزمة؛ الأمر الذى لا تبرُزه اليوم لكثرة المخاوف. ولن يكون ما بعد الوباء كما قبله فى العالم، وخاصة فى البلدان العربية، وبالأخص فى تلك التى تعيش حربا. الناجون من الوباء سيحاسبون بقسوة تصرفات الجميع عما فعلوه لإنقاذ النفوس والمجتمع والاقتصاد وكيف استغلوا، أو أضاعوا، الفرصة لوقف العبث بمصير البشر. في نفس السياق، ان شكل مؤسسات الدول من الداخل سيختلف، فهناك دول كثيرة كشف كورونا قدراتها وتحتاج إلى إعادة هيكلة مؤسساتها.

وبمواجهة وباء كرونا العدو البيولوجي الفتاك الخفي، أشبه بحرب عالمية تخوضها الشعوب المتقدمة والنامية معا للحفاظ على حياة المواطنين والأنظمة الصحية، استدعت سرعة إعلان حالة الطوارئ واغلاق الشوارع وإغلاق مدن وحدود ومعابر بأكملها. فأزمة كورونا

([10]) بي بي سي، قسم المتابعة الإعلامية، مقالة بعنوان: لماذا نجحت دول وأخفقت أخرى في التصدي للوباء؟. بتاريخ 2020/4/19 https://www.bbc.com/arabic/interactivity-52346836

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

في جانب منها فرضت ايقاعا مختلفا يتطلب تنسيقا، وسرعة في اتخاذ القرارات مع غياب عنصر التخوف من تداعيات تلك القرارات[11].

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا على النظام الاقتصادي العالمي

إن الجانب الاقتصادي يمثل أحد أهم الجوانب المتأثرة بجائحة كورونا، اذ تتوقع مصادر متخصصة عديدة حالة من الركود الاقتصادي الدولي، وتشير المعطيات الحالية إلى أزمات اقتصادية ومالية ستمر فيها غالبية دول العالم، وفيما يبدو أن الاقتصاد العالمي أمام امتحان حقيقي وصعب في مواجهة هذه التداعيات على اكثر من صعيد اقتصادي، ومالي وعُمّالي من حيث سوق العمل و معدّلات البطالة.

وأنقاض الاقتصاد من عثرته للخروج من نفق الأزمة الحالية اقل كلفة من الوقوع في أزمة ركود ستكون تكلفة الخروج منها مكلفة اكبر بكثير مما يمكن إنفاقه على مدى الشهور المقبلة، هذه الفلسفة هي التي حكمت حتى الآن استجابة السياسات في العديد من الدول في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة، تلك الدول قبلت الدخول فيما وصف بتجميد الاقتصاد Freeze the Economy؛ أي ابقاء الوضع على ماهو عليه في فترة معينة، وذهبت حزم الانقاذ في تلك الدول إلى حد المساهمة في دفع أجور العاملين في القطاع الخاص؛ للإبقاء عليهم في أماكن عملهم، وهذه الحزم كبدت خزينة تلك الدول مبالغ طائلة، لكنها تعكس مساهمات المال العام في تبسيط منحنى الأزمة وإدراكًا من حكومات تلك الدول –التي تمتلك خيار التدخل الإيجابي– لتجنب السيناريوهات الأسوأ في الاقتصاد[12].

وكما تباينت المقاربات الفكرية والسياسية في فهم تأثير كورونا على مستقبل النظام الدولي، والعلاقات الدولية، والسياسات المحلية للدول المختلفة بما في ذلك البيروقراطية المركزية، وحركية التبادل الاقتصادي الحر والحقوق المدنية الأساسية، تباينت كذلك كيفية فهم هذا الوباء من الناحية العلمية والطبية وآليات التعامل معه واحتواء انتشاره بين دعاة الإغلاق الكامل والشامل للحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومتبني نظرية مناعة القطيع وما بينهما من إغلاق جزئي مع الإبقاء على الحد الأدنى من النشاطات الاقتصادية لادامة الاقتصاد والنظام العام.

فالخصوصية الديناميكية لأبعاد أزمة كورونا الاقتصادية التي فرضتها على الاقتصادات، عطلت جانب العرض، او العملية الإنتاجية بإقرار ذاتي من تلك الدول، ليس بسبب الكلف أو لأسباب عسكرية، والتسارع الذي تعمقت فيه الأزمة، غير المسبوق أيضا، فبينما ظهرت أثار أزمة عام 2008 على امتداد عامين فإن الآثار الاقتصادية المرتبطة بكورونا ظهرت خلال شهور قليلة.

وأزمة كورونا ليست مالية ومتعلقة بالسيولة بل أوقفت العمل وعطلت آليات السوق التي سادت لسنوات، وأعادت الدولة وأجهزتها المختلفة إلى صلب اتخاذ القرار، وفرضت ايقاعًا محتلفًا يتطلب تنسيقا وسرعة في اتخاذ القرارات، مع غياب عنصر التخوف من تداعيات تلك القرارات. كل هذا أربك الفاعلين الاقتصاديين أضفى حالة من اللايقين والشك حول القادم، فتراجع الطلب، واختلفت أولويات المستثمرين، والمستهلكين على حد سواء، واكتملت عناصر الجائحة لينجم عنها ركود اقتصادي، وانتقل التركيز الا ادامة الأنشطة، ومحاولة تجنب إغلاق الشركات والخروج نهائيا من السوق، وأصبح هذا هو الشغل الشاغل للجميع بدلًا من محاولة تحفيز النمو كما كانت عليه الحال في السابق.

كما وأثرت الازمة على العديد من القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعات السياحة، والنقل، والصناعة، والتجارة والإنشاءات، فمن المتوقع أن يصاحب ذلك زيادة معدلات البطالة والفقر، وربما إنكماش حجم الطبقة الوسطى؛ بسبب تراجع وتدهور الأوضاع

(11) سيف،ابراهيم، موقع صحيفة الغد، مقالة بعنوان: المفاضلة بين الخيارات الصعبة، بتاريخ 2020/5/22 https://alghad.com

(12) سيف،ابراهيم، موقع صحيفة الغد، مقالة بعنوان: المفاضلة بين الخيارات الصعبة، بتاريخ 2020/5/22 https://alghad.com

المالية العامة، وميزان المدفوعات، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة للأفراد، وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك نتيجة لقرار الدول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لمنع انتشار الفيروس، مثل إغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية وفرض حظر التجول ومنع الأنشطة والفعاليات والتجمعات العامة وتعطيل المدارس والجامعات وأحيانا المؤسسات العامة والخاصة وتعطيل الحركة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، واقتصارها على القطاعات الإنتاجية الصناعية المتعلقة بإنتاج المواد الطبية والصحية والمواد الغذائية الرئيسية و بالحد الأدنى[13].

تطفو على سطح غالبية النقاشات اليوم حالة التراجع الاقتصادي الكبير لكافة الاقتصادات العالمية بمختلف أنواعها، اذ تؤكد مختلف التوقعات العالمية التي تجريها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، إلى جانب مراكز البحوث الدولية أن الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية ستعاني من حالة كساد لم يشهدها العالم منذ الكساد الكبير الذي ضرب العالم في نهاية عقد العشرينيات من القرن الماضي.

وتلقى الأزمة الاقتصادية العالمية في ظلالها الصعبة على أسواق العمل بمختلف أبعادها ومكوناتها، ولعل الخطر الرئيس يتمثل في توقعات منظمة العمل الدولية في خسارة العالم ما يقارب 195 مليون وظيفة بدوام كامل، سبقها توقعات بفقدان 25 مليون وظيفة مرشحة للتزايد[14].

وكل المؤشرات الدولية تفيد أن الدول الفقيرة والمتوسطة وصاحبة الاقتصادات الضعيفة سوف تتأثر اكثر من الاقتصادات القوية في آثار الازمة، وتؤكد المنظمة ذاتها أن العاملين الفقراء سوف يتاثرون اكثر من غيرهم من العاملين جراء هذه الأزمة.

أما بخصوص الدول العربية فتتوقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، لغرب آسيا أن 7 ملايين وظيفة سيتم خسارتها جراء تداعيات انتشار وباء كورونا، وبالمجمل فإنه مختلف هذه التوقعات تم بناءوها تبعًا للمعطيات التي توفرت عند اعدادها، التي يمكن أن تتغير في وقت في أي وقت، والمنطقة العربية تعاني في الواقع من معدلات بطالة مرتفع جدا هي الاعلى بين أقاليم العالم، بحسب منظمة العمل الدولية.

ولا يمكن الشك بأن انتشار وباء كورونا ترك آثارا سلبية على أداء اقتصاديات دول العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي، وربما ما زال الوقت مبكرا لتقييم هذه الآثار بالأرقام بصورة واضحة كما تشير التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية فإن التقديرات التي تصدر عن هذا تتغير بصورة مستمرة، ويتم إعادة النظر فيها خلال فترات زمنية متقاربة. ويمكن القول أن التقدير التدقيق لآثار هذا الوباء يرتبط بعاملين رئيسيين: الأول يتمثل في الفترة اللازمة لاحتوائه والقضاء عليه نهائيا، وبالتالي عودة الأمور إلى طبيعتها على المستوى المحلي، اما العامل الثاني في يتمثل في الفترة اللازمة لاحتواء هذا الوباء والقضايا عليه عالميا.

([13])عيادات، زيد وأبو رمان، محمد(2020). الأردن مابعد كورونا التحديات والخيارات، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ص168

([14])اخبار الأمم المتحدة، مقالة بعنوان: منظمة العمل: بسبب جائحة كورونا، سيخسر العالم ما يعادل 195 مليون وظيفة بتاريخ 2020/4/8، الرابط: https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مستقبل النظام الدولي بعد جائحة كورونا

فيروس كورونا لن يبقى مجرد وباء فحسب، بل سيحدث تغييرا كبيرا في تفكير الأفراد، الأحزاب، الدول والقوميات في العالم، كما أنه سيضع كثيراً من التحالفات والشراكات العالمية أمام تساؤلات وإعادة هيكلة. وفي حين يعيش العالم حاليا تجربة حية لا تخلو من الرعب وقلة الحيلة، وبعد مدة قد تمتد إلى سنة أو أكثر عندما يعود الناس الى حياتهم العادية وأعمالهم، بعد زوال خطر الفيروس ستتضح الآثار الكارثية للوباء على حياة البشر، وغالبا ما ستدفع البشرية ثمن هذا الوباء لعقود قادمة، من النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية والنفسية، وهناك من فقد اعزاء من دون وداع، ومن فقد عمله ووظيفته او فرصة دراسته، تلك أثار ستخيم على جيل كامل، وعندها ستكون البشرية على موعد مع وباء جديد!

وبات واضحا مع ازدياد انتشار فيروس كورونا جغرافيًا وديموجرافيًا، أن نتائج هذه الجائحة الدولية لم تقف عند حدود ما تخلفه من كوارث إنسانية من ملايين المصابين ومئات الآلاف من الوفيات، ولا حتى ستقف النتائج عند حدود الاقتصاد العالمي، مع تزايد القراءات والتقارير التي تتحدث عن ركود اقتصادي شديد، وأزمة عاصفة ستصيب اقتصاد العالم والدول، بالإضافة إلى كل ذلك تشير النتائج وأبعاد و تداعيات ملموسة ستترتب على اجتياح فيروس كورونا للبشرية، على صعيد النظام الدولي والأنظمة الإقليمية والعلاقات الدولية و السياسات الداخلية في كل دولة من دول العالم.

بل ثمة من يرى بأن هذه الجائحة ستدخل ضمن تحقيب التاريخ البشري، أي الحديث عن عصر ما بعد كورونا، لحجم وعمق التأثيرات التي أحدثها هذا الفيروس، التي تبدت في بعضها وما تزال تتكشف، ضمن هذا السياق من إدراك حجم التحولات والتغيرات الاستراتيجية الدولية الإقليمية، والوطنية. وسيتبع هذا تغييرات كبيرة في المجالات كافة: السياسي، الاقتصادي، العلمي، والاجتماعي، وستصب تلك التغييرات، في تطوير الانظمة السياسية والاقتصادية والتفكير بالفقراء وتطوير العلم، خاصة علم الطبّ وتطوير المستوى الصحي للجميع، ليس من أجل طبقة أو من أجل نخبة في العالم. وما يلوح في الأفق أن "ظهور عالم متألقٍ وفردَوسي بعد كورونا، ليس سوى خيال جميل، لكن تَغيُّرَ وعي الناس حقيقة قريبة، تضاف إليها التغيُّرات الكبيرة. حيث ظل التغيير في التفكير يحدث التغيير الجذري الفعلي دائما، لذلك فإن العالم، فيما بعد ذلك التفكير، قد يكون أزهى.

خاتمة الدراسة:

أزمة كورونا يمكن أن تكون حافزا لبداية جديدة تبني نظم عالمية مختلفة في المجالات كافة، قادرة على التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين. ولا نبالغ إذا قلنا فيروس كورونا لن يبقى مجرد وباء فحسب، بل سيحدث تغييرًا كبيرًا في تفكير الأفراد، والدول وحتى النظم السياسية والاقتصادية فالفيروس صار نقطة تحول. ولا شك أن النظام الصحي في كل الدول ستكون له الأولوية في هذه المراجعة لتقييم فعاليته ومدى الحاجة إلى تطويره أو البحث عن نظام بديل، وكأن بعض الدول كانت بحاجة إلى هزة قوية للتفكير الجديّ في قدرات وفعالية نظامها الصحي، ومراجعة أولوياتها.

العدد الخامس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

النتائج

أزمة كورونا كشفت عن اختلالات كبيرة في نظم الحوكمة الصحية والاقتصادية، بل والسياسية أيضاً في كثير من دول العالم. ولم تنجُ دول صناعية غنية بمواردها المالية والمتقدمة علميًا وطبيًا من هذا الوباء سريع الانتشار، بسبب عدم استعداد نظمها للتعامل مع مثل هذه الأزمات، بينما أثبتت دول فقيرة لديها بنية تحتية متواضعة، مهارتها في التنسيق واستنفار طاقاتها البشرية لمواجهة خطر انتشار هذا الوباء.

لقد أثبتت أزمة كورونا أن الدول التي لديها نظم سياسية فاعلة هي الأقدر على مواجهة الأزمات والتغلب عليها. ولا تستطيع دول العالم أجمع تجاهل دور نظم الحوكمة في بناء الأرضية المناسبة لمستقبل واعد. ولا يستطيع أحد أن يعزل تطوير نظم صحية فاعلة، مثلا عن تطوير نظم حوكمة فاعلة في باقي المجالات، فالحكومة لا يمكن تجزئتها بعد اليوم، والأخطار المحدقة بالعالم تتطلب معالجات كلية تنال المجالات كافة.

وما نشاهده الآن من مظاهر تراجع مركز الولايات المتحدة، وانحدار قوتها، واختلال توازنها في مواجهة وباء كورونا أثبت أن تكديس الأسلحة النووية والصواريخ والمركبات الفضائية، على حساب النظام الصحي، والأمن الغذائي والعدالة، لابد أن يؤدي إلى نتائج كارثية، قد تؤدي إلى الارتطام الكبير والتبعثر والتفتت، إن لم يتم تدارك الأمر قبل فوات الأوان.

فالعالم بعد جائحة كورونا بالتأكيد سيكون مختلفًا. والرأسمالية التي لا تقيس الأمور إلا بميزان الربح والخسارة، ستنهار أمام عيوننا. هذه الأزمة أفقدت الولايات المتحدة الكثير من دورها وقوتها وطاقتها. وما نعتقد أنه سينتج عن هذه الأزمة عالم جديد لا نستطيع الآن رسم معالمه بدقة، لأن الجديد لم يولد بعد، والقديم لم يمت بعد. لكن بالتأكيد ما نتوقعه أن الولايات المتحدة لن تظل متربعة على رأس الهرم في مرحلة ما بعد كورونا.

ويبدو أن الصين والولايات المتحدة تتسابقان من أجل الوصول إلى النهاية. تريد الصين أن تثبت للعالم تقدمها العلمي السريع، وقدرة علمائها على التصدي للمحن الطبية والصحية التي يمكن أن تواجه العالم. فهي في سباق لإثبات الذات مع أمريكا ومع الدول الغربية. في حين أن أمريكا تجد في الوباء فرصة لتأكيد هيمنتها على العالم، وهي ترى في إنجاز لقاح ناجح بأسرع وقت ممكن فرصة لتقول للعالم إنها ليست مجرد قوة اقتصادية وعسكرية، وإنما هي قائدة العالم صحيا وعلميا، ولا منافس لها.

ويحتاج العالم اليوم –بالإضافة إلى جائحة كورونا– مجموعة من المقاربات والإفهام والطموحات الفلسفية في دوائر صنع القرار والسياسات ومراكز البحث والتفكير، والتي تتنافس في تقديم تحليلات في فهم وتفسير الفيروس وكيفية انتشاره وآلية احتوائه والتنبؤ بتأثيرات هذا الوباء على المستويات الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية والسياسية والصحية وعلى المديات القصيرة والمتوسطة و البعيدة.

ويرى البعض أن تبعات وآثار هذا الوباء ستطال قواعد اللعبة الدولية، وتغير من موازين القوى، وتركزها واتجاهاتها، وتبشر بعالم مختلف تماما عن الذي نعرفه وونعيشه؛ حيث ينتقل مركز الفعل الدولي إلى آسيا وتلعب الصين دور القيادة والريادة؛ وذلك من خلال محاولاتها لبناء منظومة تقنية اتصالات بديلا عن المنظومة الذكاء الاصطناعي المرتبطة في الولايات المتحدة، بناء منظومة اقتصادية تجارية تربطها بأوروبا وأفريقيا عن طريق آسيا الوسطى وتأهيل عملتها اليوان، وتوطيد أدورها من منطلق برقماتي غير سياسي في المنظومة الدولية بدلا من فرض القوة العسكرية.

بالمقابل يرى الكثير من علماء وخبراء السياسة والعلاقات الدولية رؤية مناقض تماما تكاد تجزم بأن العالم سيعود إلى سابق عهده، ومن دون سيطرة الصين على قيادة العالم، بعد فترة ليست طويلة، من خلال هيمنة التكنولوجيا وأدواتها على الاقتصاد والامن وبروز

التهديدات الأمنية غير التقليدية المرتبطة بالتغيرات البيئة والمناخية والصحه العامة، إلى جانب التهديدات التقليدية من تنافس القوى الكبرى والتهديدات السبريانية وحروب التكنولوجيا والإرهاب.

ويرى بعض آخر أن أزمة كورونا مهما طالت لن تكون منحى لتغير مجرى التاريخ المعاصر، بل ستكون مجرد محطة لتسريع عملية الوصول إلى عالم ما بعد كورونا، عالم مألوف تواصل فيه العولمة مسيرتها وتعمق من أوجه السيطرة الجديدة وتتنافس وتتعاون فيها القوى الكبرى كما كان الحال قبل ظهور

فيروس COVID-19، ومن المحتمل في هذا السيناريو أن تجلب الأزمة تعاونًا دوليًا في مجالات المواجهة الجماعية للأوبئة وكيفية احتوائها، حماية للاقتصاد الدولي ومعالجة بعض المشاكل الدولية العالقة مثل التصدي للتغيرات المناخيه، تقديم بعض الحلول لأزمة اللاجئين، ووضع قواعد للفضاء الإلكتروني يلتزم به الجميع، وبالأخص الدول الكبرى، وبالنسبة لبعض المحللين السياسيين فكرونا ستعزز السلام، وتبطيء المسيرة نحو اندلاع حرب عالمية تنشأ بين الصين وأمريكا؛ بسبب اضعاف الفيروس جميع القوى الكبرى والمتوسطة بدرجات متقاربة مما سيضعف قدراتهم العسكرية واستعدادهم الشامل لشن الحرب لسنوات عديدة حتى بعد احتواء الفيروس.

وهنالك أبعاد و تداعيات أخرى للوباء وعلى اكثر من صعيد و مستوى، منها الثقافي والاجتماعي والديني، كما أن هناك العديد من الطروحات المرتبطة بالآثار العالمية والمحلية للكورونا، التي تتبلور على الصعيد العالمي. على سبيل المثال هنالك فرضية تنص على أن انتشار الفيروس وما نجم عنه من سياسات انكماشية وحمائية لأغلب الدول العالم سيعزز الهوية الوطنية في مواجهة العولمة، وأخرى تستنتج أن الكورونا شكلت أزمة نظام حضاري ومجتمعي تستدعي تحولات انتربولوجية عميقة ورؤية مستجدة وليست مجرد أزمة صحية. اما على الصعيد الوطني فمن الواضح أن كل دولة تتولى إعادة ترتيب أوراقها للتعامل مع الأبعاد و تداعيات المفروضة ولتتكيف مع الديناميكيات الجديدة سواء على صعيد علاقاتها الخارجية وانماط التعاون والصراع والتنافس الدولي، أو الجانب الأمني في مستوياته المختلفة، والاستحقاقات السياسية الداخلية، والتي تأتي في مقدمة اولوياتها الاعتبارات الاقتصادية التي تضغط بدورها على البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية.

الأمر الثابت في كل هذه التبعيات هو أن تأثير الأزمة على الدول والشعوب والفئات الاجتماعية لن يكون عادلا ولا متساويًا فالدول الغنية والقوية ستتأثر على نحو اقل من الدول الفقيرة والضعيفة، بينما يدفع الفقراء والمتعطلون والمهمشون الثمن الأكبر وقد تنهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقوى الكبيرة منها في كل دولة ومجتمع.

التوصيات

1- التخطيط هو الحلقة الأولى في سلسلة التقليل من المرض والوفيات والتأثيرات الضارة الأخرى باي كارثة قد تحدث، ومن الحيوي في هذا السياق أن تقود المبادئ وممارسات إدارة الأزمات تحضيرات الصحة العامة والأنظمة الصحية. فالتعامل مع خطر أوبئة او وباء عالمي في المستقبل يتطلب جهدا عالميا، وإن محركات ظهور الأوبئة هي النشاطات البشرية المتزايدة على مستوى عالمي، هذا أمر يستدعي التخطيط المستقبلي حيث ويتوقع أسوأ السيناريوهات.

2- ضرورة التعاون بين الدول في مواجهة الوباء العالمي حيث اثبتت الجائحة عدم وجود تعاون دولي حول مواجهة الازمة، وضرورة التزام الدول بتعليمات منظمة الصحة العالمية في ترسيخ التباعد الاجتماعي للتقليل من انتشار الوباء. و التقيد بشروط السلامة العامة في مواجهة الوباء العالمي.

3- الحاجة الماسة لتبني نهج اجتماعي جديد من قبل الحكومات ومؤسسات المجتمع الدولي والمدني؛ لحماية الفئات المستضعفة من فقراء وأطفال ونساء وذوي إعاقة ولاجئين، وتوفير شتى خدمات الحماية لهم من مبدأ العدالة الاجتماعية ومنظور حقوق الإنسان، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

4- التعامل مع الأزمة باطار انساني لانقاذ البشرية، ورفض سياسيات ادارة القطيع، لعدم جاهزية الأنظمة الصحية ولأنها فوق قدرتها على التعامل معها، ولتزايد أعداد المصابين وحالات الوفيات، مع فيروس مستجد.

5- التفكير في مجال سياسات العمل لما بعد انتهاء وباء كورونا، والنظر في السياسات على اكثر من مستوى فمن جانب مطلوب العمل على تطبيق سياسات عمل قصيرة المدى تساهم في شفاء سوق العمل من الأمراض والاختلالات العميقة التي سيخلفها وباء كورونا خلفه، والعمل على تجاوزها، ثم تطبيق سياسات عمل للحد من طول امد استمرار معدلات البطالة إلى جانب إصلاح الاختلالات التي برزت وأدت إلى تعميق أثر التداعيات.

6- ما يفيد العالم في المستقبل هو الدراسات والبحوث العلمية التي تشخص المرض وأسبابه وكيفية الوقاية منه واكتشاف أدوية لمعالجته في حالة ظهوره مرة أخرى، فالأسئلة المفيدة هي الأسئلة العلمية، ثم الأسئلة المرتبطة بتعامل الأنظمة مع الأزمات والمخاطر الصحية وغير الصحية، ومدى استعدادها للتعامل مع المفاجآت.

المراجع

أبو الرب، أسامة، موقع الجزيرة نت، مقالة بعنوان: كورونا جائحة وصف غريب ومرعب فهل حان وقت الهلع؟، بتاريخ 11/3/2020، الرابط: http://www.aljazeera.net/news

اخبار الأمم المتحدة، مقالة بعنوان: منظمة العمل: بسبب جائحة كورونا، سيخسر العالم ما يعادل 195 مليون وظيفة بتاريخ 2020/4/8، الرابط: https://news.un.org/ar/story

بي بي سي، قسم المتابعة الإعلامية، مقالة بعنوان: لماذا نجحت دول وأخفقت أخرى في التصدي للوباء؟. بتاريخ 2020/4/19، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/interactivity

الجاسور، ناظم عبد الواحد(2009). موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

رمضان، طه عبد الناصر، موقع العربية.نت، مقالة بعنوان: قبل 50 عاماً تعرف على مرض ظهر بالصين وفتك بالملايين، بتاريخ 2020/1/28، الرابط: www.alarabiya.net

الزغول، محمد، موقع حفريات، مقالة بعنوان: ما هي ملامح النظام الدولي الأمريكي الجديد؟، بتاريخ 2019/6/26 الرابط: www.hafryat.com

الزيود، بركات. موقع صحيفة الأنباط، مقالة بعنوان: مختصون–الاردن تجاوز أزمة كورونا في آذار وآخرون يرجحون أنها في أيار، بتاريخ 2020/4/15، الرابط: http://www.alanbatnews.net

سيف،ابراهيم، موقع صحيفة الغد، مقالة بعنوان: المفاضلة بين الخيارات الصعبة، بتاريخ 2020/5/22 https://alghad.com

عيادات، زيد وأبو رمان، محمد(2020). الأردن مابعد كورونا التحديات والخيارات، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.

قطاطشة، محمد(2012).النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان.

مقلد، اسماعيل صبري (1991). العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.